

تحليل للسياسات الاقتصادية المصرية وتأثيرها في الاستثمار الفندقى من بعد ثورة 2011

وليد عبد القوي زايد

مركز تدريب مصر للطيران

هانى عاطف قزمال

المعهد العالى للسياحة والفنادق

بالأقصر - إيجوث

الملخص العربي

يعد قطاع السياحة أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات ثورة 2011 حيث تراجع أعداد الزوار بنسبة 13.3% ليصل إلى 11.9 مليون زائر في العام 2010-2011 مقابل 13.8 مليون زائر خلال 2009-2010. وبلغت نسبة الإنخفاض في عدد الليالي السياحية خلال عام 2010-2011 إلى 8.7% مقارنة بالعام 2009-2010⁽¹⁾. و طبقاً لتقرير البنك المركزى المصرى للعام المالى 2012-2013 حدث تطور فى الموقف الاقتصادى استجابة للتطورات السياسية التي شهدتها مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013 ، كما حدث ارتفاع في فائض الخدمات بنسبة 19.8% ليصل إلى 6.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2013 مقارنةً بنحو 5.6 مليار دولار في نهاية يونيو 2012، ويهدف البحث إلى محاولة رصد وتحليل التذبذب الواضح في الاقتصاد المصرى، ومدى ارتباط القطاع السياحى بالسياسة الاقتصادية وتأثره بها، ودراسة البرامج الاقتصادية والخطط التنفيذية للحكومات ومدى فاعليتها في دعم الاستثمار الفندقى وذلك باستخدام منهج التحليل المقارن للاقتصاد الفندقى في الفترة من بعد 2011، ويعتمد البحث على تحليل البيانات السياحية الدالة على نسبة الإشغال الفندقى وعدد الليالي السياحية ومتوسط أسعار الغرف ومتوسط إنفاق السياح من واقع الدراسات والتقارير الإحصائية المحلية والعالمية ومقارنتها بما هو مسجل فعلياً في الفنادق في هذه الفترة باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS، ومناقشة المهتمين والعاملين بالفندقة في القرارات الاقتصادية والسياسية وأثرها في النشاط الفندقى.

الكلمات الدالة: السياسات الاقتصادية ، الاستثمار الفندقى ، السياحة المصرية ، الإشغال الفندقى

مقدمة

يهتم هذا البحث بإلقاء الضوء على واقع السياحة المصرية من خلال تقدير وتحليل تأثير القرارات الاقتصادية وانعكاسها على نسبة الإشغال الفندقى وعدد الليالي السياحية فى المنشآت الفندقية فى الفترة ما بعد ثورة 25 يناير، ولقد إستخدمت الدراسة البيانات الواردة فى التقارير السياحية الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية المعنية بالنشاط الفندقى وكذلك النشرات الدولية التى تطرقت إلى آثار القرارات الاقتصادية (الإيجابية والسلبية) فى النشاط الفندقى كما ان هذه الدراسة تستنتى النشاطات السياحية التى لا تشمل الإقامة الفندقية والتى تشمل السياح غير المقيمين والذين بدورهم يؤثرون فى النشاطات الأخرى مثل التسويق والمطاعم وغيرها.

الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الزراعة، وعائدات قناة السويس، والسياحة، والضرائب، والإنتاج الثقافى والإعلامى، والصادرات البترولية، وتحويلات العمالة بالخارج⁽²⁾. ويمر الوطن العربى عامة ومصر خاصة بفترة من الثورات الداعية إلى التحرر والتغيير والتي تهدف لمستقبل أفضل للأجيال القادمة، ولهذه الثورات العديد من المكتسبات و أبرزها اظهار قوة إرادة الشعوب وأنتصارها على كل من واجهها ، ولكن يوجد أيضا بجانب الآثار الأيجابية بعض الآثار السلبية لهذه الثورات منها تأثير الاقتصاد والاستثمار السياحى وقد تضطر بعض المنشآت إلى الإغلاق وتسريح العماله مما يؤثر فى كفاءة التشغيل وكذلك فقدان العناصر المؤهلة و المدربة التي يصعب الحصول عليها فيما بعد وهذا مما لاشك فيه يهدد الاقتصاد⁽³⁾.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة فى تأثير القرار الاقتصادى على النشاط الفندقى، وتأثر السياحة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغياب المفاهيم المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، وعدم الترويج لخدمات المنشآت الفندقية لجذب الاستثمار الأجنبي ، ونقل التقنيات الحديثة للسياحة الفندقية وكانت فروض الدراسة: عدم توفر المعلومات الرئيسية الفندقية لدى متخذى القرار الاقتصادى.

هدفا الدراسة :

- 1- دراسة مدى التأثير الفعلى للقرارات الاقتصادية فى النشاط الفندقى.
- 2- دراسة البرامج التنشيطية ومدى فاعليتها في دعم الاقتصاد المصرى.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة فى تحليل تأثير القرارات الاقتصادية وانعكاسها على نسبة الإشغال الفندقى وعدد الليالي السياحية فى المنشآت الفندقية فى الفترة ما بعد ثورة 25 يناير، وإلقاء الضوء على واقع السياحة المصرية و التعرف على الدور الفاعل لصناعة الفنادق فى دعم الإقتصاد الوطنى.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج التحليلى، وذلك باستعراض نقطتين رئيسيتين، الأولى : التركيز على مدى تأثير الاقتصاد بالأحداث الجارية وخاصة السياسية، أما النقطة الثانية فهي محاولة لفهم السياحة وتأثرها بالسياسة، وأثر ذلك فى الاقتصاد المحلى من خلال الدراسة والتحليل للمؤشرات السياحية والفندقية.

الإطار العام للدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع تحليل للسياسات الاقتصادية المصرية وتأثيرها في الاستثمار الفندقى من بعد ثورة 2011 ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول : التحليل النظرى من خلال تحليل للسياسات الاقتصادية المصرية وتأثيرها في الاستثمار الفندقى من خلال : التركيز على مدى تأثير الاقتصاد بالاحداث الجارية وخاصة السياسية، و محاولة لفهم السياحة وتأثيرها بالسياسة، وأثر ذلك في الاقتصاد المحلى من خلال الدراسة و التحليل للمؤشرات السياحية والفندقية.

المبحث الثانى : الإطار التطبيقي.

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : التحليل النظرى.

الجزء الأول: السياسة والاقتصاد.

إن تعريف الثورة كمصطلح ومعنى لم يطرق عليه بين أصحاب الفكر والساسة والمهتمين بالشأن العام للمجتمع من باحثين ومتقنين وفلاسفة حيث ذهبوا جميعاً إلى أن الثورة هي الفعل الذي يحدث تغييراً شاملاً وجذرياً في المجتمع ويرسم شكل هيئة الدولة وتوجهات الحكم الفكرية لبناء علاقات جديدة بين مكونات المجتمع الواحد (4). ويمكن القول أن الثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير أو المتوسط، والتي تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية، ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا. فإذا ظلت في مكانها، فما حدث لا يعتبر ثورة. ففي أي ثورة راديكالية، تتخلص النخبة الجديدة من القديمة تماماً (5). ويتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة. وفي ذلك ترى النظرية الكينزية (6). أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الإقتصادي. ووفقاً لهذه النظرية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعتبر محفزاً على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظراً إلى العلاقات المتشابكة بينهما (7).

كما يعتبر القطاع الاقتصادي من القطاعات سريعة التأثير بالثورات والإضطرابات ويؤدي عدم الإستقرار السياسي إلى التأثير المباشر فى الاقتصاد وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها عدم قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات التى تحقق الإشباع الكامل لاحتياجات أفرادها (8). وتعرف الأزمة بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً فى النظام ككله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام (9). والأزمة الاقتصادية هي إضطراب حاد ومفاجئ في الأحداث سواء الدولية أو المحلية يتبعه إنخفاض في المستوى الإقتصادي وتمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى (10). والذي يترتب عليه بالطبع التأثير بالسلب على قطاعات عديدة (11). ويوضح الجدول رقم (1) بعض المؤشرات الاقتصادية ، والتي توضح مدى تأثير الإقتصاد بالسياسة.

إدارة الأزمات :

يمكن القول أن (إدارة الأزمات) هي مجموع الممارسات التي يمكن تطبيقها عندما ينشأ موقف أو وضع يمثل تغيراً جذرياً في أوضاع مستقرة تقليدية وأن هذه الممارسات يتم صياغتها في هيئة خطة تعتمد في إعدادها على توافر عدد من الخبرات وتبدأ بتحليل وتشخيص أو تشريح الأزمة وصولاً لمكوناتها وسماتها وما يتوقع من آثارها، وإن هذا التحليل لا بد وأن يتسم بالدقة حتى يكون كل ما بني عليه سليماً ودقيقاً ومنتجاً (12)، وهذا يتطلب توعية وثقافة على كل المستويات في كيفية إدارة الأزمات والتغلب عليها بالأدوات العلمية والإدارية وتجنب سلباتها والاستفادة من إيجابياتها (13). ويمكن القول أن إدارة الأزمات هي منهج إداري يبني بالدرجة الأولى على القدرة التنبؤية للمنظمة لتوقع الأزمات بأشكالها و أحجامها و أوقات حدوثها ، ومجالات وقوعها ، و وضع سيناريوهات كاملة للأزمات المتوقعة كإنخفاض المستوى الاقتصادي، و ذلك من خلال فحص و تشخيص مواطن الضعف وبؤر الاحتكاك و وضعها تحت الرقابة الدقيقة تحسباً لانفجارها (14). وقد تم إنشاء لجنة قومية لإدارة الأزمات والكوارث في أبريل 2006، وذلك كخطوة أولى نحو تطوير منظومة قومية شاملة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في مصر. ونظراً لأهمية تعظيم دور المجتمع الأكاديمي والهيئات العلمية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، تم إنشاء اللجنة الاستشارية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، والتي تضم في عضويتها نخبة من العلماء والخبراء المتخصصين لتقديم الدعم العلمي والفني للجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في المجال الاقتصادي، وذلك بما يتماشى مع مُتطلبات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وهناك العديد من الجهود التي تبذلها الدولة للنبوض بالاقتصاد في ظل الظروف الراهنة (15). بالنسبة للقطاع السياحي والفندقى، فهناك هبوط غير متوقع في عدد السياح و عدد الليالي السياحية ونسب الإشغال الفندقى ، تسبب فى وقوع خسائر مالية تتمثل في العائد السياحي، أو خسائر نفسية كالتى اصابته العاملين بالقطاع الفندقى. كما أدت إلى خلق مشكلات جديدة لا يمتلك الفرد أو الجماعة أو الإدارة أو المجتمع الخبرة الكافية لمواجهتها، ولذا يجب التكاتف والتعاون للخروج من الأزمة الحالية والصعود بالمؤشر السياحي والفندقى إلى ماكان عليه قبل الثورة كبدائية لصعود مستمر (16،17).

جدول رقم (1) : بعض المؤشرات الاقتصادية للدولة المصرية في الفترات من 2000 وحتى 2015.

العنصر السنة	متوسط دخل الفرد في مصر بالدولار	متوسط دخل الفرد في امريكا بالدولار	عدد الشباب (تكور واثاث) من سن 15-24 سنة	معدل البطالة	عجز الموازنة المصرية بالمليون جنيه	تعداد السكان	الجنيه المصري / الجنيه الذهب	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار	سعر الفائدة على الودائع بالجنيه %	سعر الفائدة على الدولار الأمريكي %	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار دولار
2000	1470	36090	25.5	-	66136590	239	3.75	9.456	3.483	1.235	
2001	1500	36840	29	-	67204189	285	4.5	9.458	2.254	0.51	
2002	1410	37460	28	25558	68302914	358	4.62	9.33	0.829	0.646	
2003	1340	39950	29.1	24283	69432477	580	6.25	8.225	1.1	0.237	
2004	1280	43690	30.39	27228	70591288	600	6.28	7.725	0.783	1.253	
2005	1290	46350	33.7	34727	71777678	666	5.75	7.725	0.791	5.376	
2006	1440	48080	31.4	44279	72990754	820	5.75	6.016	1.825	10.043	
2007	1630	48680	26.1	33947	74229577	1044	5.5	6.1	2.083	11.578	
2008	1960	49350	25.8	56960	75491922	1095	5.29	6.583	1.5	9.495	
2009	2270	48040	27	68399	76775023	1349	5.75	6.491	0.095	6.711	
2010	2550	48960	26.3	93317	78075705	1852	5.8	6.233	0.2	6.385	
2011	2720	50650	35.5	138240	79392460	2119	5.95	6.741	0.475	0.482	
2012	2980	52340	35.7	167557	80721874	2396	6.36	7.641	0.483	2.8	
2013	-	-	36	134995	83217000	1884	6.96	8	-	2.1	
2014	-	-	37	-	84734000	2040	6.99	8.25	-	-	

المصدر: مواقع وزارة المالية (2014) ¹⁸ و حسب تقرير و البنك الدولي للمعلومات (2014) ¹⁹.

ويركز الجزء الثاني علي السياحة ومدى تأثيرها .

هناك ثلاثة أنواع من السياحة: السياحة المحلية ، السياحة الواردة ، والسياحة الصادرة (20)، هذه الأشكال قد قبلت من قبل منظمة السياحة العالمية (WTO) في عام 1994 ، والسياحة المحلية هي المعنية بالأشخاص الذين يقومون بالسفر والبقاء بين عشية وضحاها ضمن حدود البلد الخاصة بهم (21)، علاوة على ذلك يعرف السياح المحليون بأنهم الأشخاص الذين يزورون منطقة أخرى من نفس البلد حيث يعيشون (22) وفي الوقت نفسه، السياحة الواردة هي سياحة غير المقيمين في بلد معين غير بلدهم. من ناحية أخرى، السياحة الصادرة هي سياحة السكان بالسفر إلى بلد آخر (23).

وأيضاً تقسم الفئات السياحية إلي : السياحة الداخلية ، و السياحة الوطنية ، وكذلك السياحة الدولية وقد تتداخل وتتوافق تقسيم الفئات السياحية، مثل أن السياحة الداخلية هي مزيج بين السياحة المحلية والسياحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، السياحة الوطنية هي مزيج من السياحة الداخلية والخارجية (24)، وايضا السياحة الدولية هي مزيج بين السياحة الواردة و السياحة الصادرة (25).

والسياحة البيئية هي عبارة عن التعاون الدولي والأقليمي بين مجموعة من الدول وتواصلها عن طريق السياحة لتوطيد العلاقات فيما بينها . وتعد السياحة العربية البيئية هي المخرج الأيمن والأفضل من مأزق تباطؤ الحركة السياحية الدولية للمنطقة. كما أن المواطن والسائح العربي لا يتأثران سريعاً بالأحداث والشائعات، بل على العكس من ذلك تماماً يشعر ويعقل انه من نسيج هذا الوطن العربي. كما انها أكثر ايرادا للدخل السياحي، فالسائح العربي أطول اقامة وأكثر انفاقاً. يضاف إلى ذلك الآثار الايجابية في زيادة أواصر الاخوة والمحبة والتواصل الثقافي والاجتماعي بين أبناء هذا الوطن الواحد⁽²⁶⁾.

إن النمو المتواصل والمتوازن للنشاط والعمل السياحي في أي جهة سياحية يعتمد على ثلاث محاور أساسية هي: السياحة المحلية والسياحة البيئية والسياحة من الأسواق البعيدة⁽²⁷⁾. وواحدة من أهم الفوائد للسياحة المحلية هو أنه يساعد على الحفاظ على استدامة صناعة الضيافة في أي بلد عن طريق الحفاظ على الأسواق السياحية لتتمكن من مواصلة رفع نسب الإشغال في فترات الأزمات⁽²⁸⁾ وكذلك دعم الطلب السياحي عندما يكون هناك إنخفاض في الإشغال نتيجة الموسمية في السياحة الدولية. والحفاظ على النقد الأجنبي من خلال تشجيع السكان المحليين لرؤية بلدهم بدلاً من السفر إلى الخارج⁽²⁹⁾.

شهدت صناعة الفنادق طفرة كبيرة خلال القرن العشرين، وأصبحت تمثل رافداً هاماً من روافد الناتج القومي لكثير من دول العالم، كما تعد مكون رئيسياً ومصدراً أساسياً من مصادر الدخل في اقتصاديات العديد من الدول ، ولقد بدأ الكثير من حكومات العالم الاهتمام بهذه الصناعة على اعتبار كونها تعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية وتعد العامل الرئيسي نحو جذب مزيد من رؤوس الأموال في داخل نطاق بلد المقصد السياحي⁽³⁰⁾. وتميزت صناعة الفنادق في الألفية الجديدة بالثورة المعلوماتية الهائلة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات، ومن ثم أصبح هناك علم يطلق عليه (علم إدارة الفنادق) يتم تدريسه من خلال مناهج دراسية مقننة في مؤسسات علمية أكاديمية متخصصة تمنح الدرجات العلمية الأكاديمية وتهدف إلى تخريج كوادر مؤهلة بالمعارف والمهارات العلمية ومناهج التطبيق لممارسة العمل في مجال صناعة الضيافة بمستوى جودة يتفق مع المتطلبات الإقليمية والعالمية وبمستوى متميز من الأداء التقني والمهني. وفي هذا الإطار لم يعد ينظر لجودة وكفاءة مدير عام المنشأة الفندقية على حسن الاستقبال وجودة ضيافته فحسب ولكن مقياس التقييم الحقيقي هو قدرة الشخص على قيادة فريق عمل ناجح مع أهمية توافر المهارة الفنية والقدرة على تحمل المسؤوليات الوظيفية، فضلاً عن ضرورة إرتفاع المستوى الثقافي والإلمام بثقافات الدول المختلفة⁽³¹⁾.

أنواع المخاطر والأزمات السياحية:

السياحة كأي نشاط من أنشطة الحياة، تتعرض لمخاطر وأزمات تختلف شدتها وأسبابها ونتائجها مما يؤثر في السياحة على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً وولياً، و السياحة تتسم بالحساسية وسرعة التأثر بالمخاطر الخارجية والأزمات التي يتعرض لها عناصر الطلب أو العرض السياحي للدولة، مما يعني أن على المنظمة السياحية والفندقية أن تواجه مخاطر وأزمات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وبيئية معقدة بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى خدمة العملاء وإشباع رغباتهم وتحقيق الربحية في أن واحد (الهام خضير، 2007).³² كما هو موضح بالسكل رقم 1



شكل رقم (1) المصدر: طارق طه، إدارة الفنادق (مدخل معاصر)، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2000 ، ص 135

المؤشرات السياحية

بلغ عدد سياح العالم 1.35 مليار سائح عام 2012، و تتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح حول العالم إلى 1.8 مليار سائح بحلول عام 2020 وتحتل مصر المركز 22 على العالم من حيث عدد السياح عام 2012، متقدمة خمسة مراكز بالمقارنة بعام 2011 في حين كانت بالمركز 18 عام 2010⁽³³⁾.

جدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد ارتفع بنحو 3% خلال العام المالي 2013/2012 لتتحقق نحو 9.7 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار خلال 2012/2011. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالي السياحية قد ارتفع ب 8.1 % ليصل إلى 142.4 مليون ليلة

خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة ب 131.8 مليون ليلة خلال العام المالي السابق. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد السياح الوافدين خلال عام الدراسة قد ارتفع ب 11 % ليصل إلى 12.2 مليون سائح، مقابل 11 مليون سائح خلال العام المالي السابق، ليصل بذلك متوسط عدد الليالي السياحية إلى نحو 11.7% خلال 2013/2012، مقارنة بمعدل قدره 12% خلال العام 2012/2011⁽³⁴⁾، أنظر جدول رقم (2) والذي يوضح عدد السياح الوافدين وكذلك الليالي السياحية من 2007-2013. يلاحظ إنخفاض عدد السياح الوافدين من 13.8 مليون سائح في الموسم السياحي 2009-2010 السابق للثورة إلى 11.9 مليون سائح للعام 2010-2011 وذلك في فترة ثورة 25 يناير 2011.

جدول رقم (2) : مؤشرات قطاع السياحة

2012-2013	2011-2012	2010-2011	2010-2009	2008-2009	2008-2007	السنة البيان
12.2	11.0	11.9	13.8	12.3	12.3	عدد السياح الوافدين بالمليون
142.4	131.8	124.6	136.4	123.4	127.4	عدد الليالي السياحية بالمليون

المصدر : وزارة السياحة.

يعد قطاع السياحة أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات الثورة حيث تراجع أعداد الزوار بنسبة 13.3% ليصل إلى 11.9 مليون زائر في العام 2010-2011 مقابل 13.8 مليون زائر خلال 2010-2009. 8.7 % هي نسبة الإنخفاض في عدد الليالي السياحية خلال عام 2010-2011 مقارنة بالعام 2010-2009⁽³⁵⁾، كما هو موضح بالجدول السابق. شهدت مصر نشاطاً كبيراً لعودة السياحة إلى مجراها الطبيعي، بعد أن تعثرت في فترة الثورة. وأشارت بعض الأراء إلى إنه لكي تعود السياحة إلى مستواها يجب أن يكون هناك أمن وأستقرار بشكل كامل، وإنه في الفترة الحالية يمكن البحث عن أسواق جديدة⁽³⁶⁾.

ومن أهم المؤشرات الإحصائية السياحية مايلي:

1. بلغ عدد السياح القادمين من كافة مناطق العالم 11.5 مليون سائحاً عام 2012 مقابل 9.8 مليون سائحاً عام 2011 بنسبة زيادة قدرها 17.1 % ، في حين لم تصل إلي معدلات السياحة السائدة خلال عام 2010 حيث بلغ عدد السياح 14.7 مليون سائح.
2. بلغ إجمالي عدد الليالي السياحية التي قضاها السياح المغادرون 137.8 مليون ليلة سياحية عام 2012 مقابل 114.2 مليون ليلة سياحية عام 2011 بنسبة زيادة قدرها 20.6% في حين لم تصل إلي معدلات الليالي السائدة خلال عام 2010 حيث بلغ عدد الليالي السياحية 147.4 مليون ليلة.
3. بلغ متوسط عدد الليالي السياحية للسائح 12.6 ليلة سياحية عام 2012 مقابل 12 ليلة سياحية عام 2011 في حين كان 10.6 عام 2010 ، أنظر جدول رقم (2).

جدول رقم (3) : يوضح توزيع السياح طبقاً لمجموعات الدول (2009-2012) الوحدة بالالف⁽³⁷⁾.

جدول رقم(3): توزيع السياح طبقاً لمجموعات الدول وإعداد ونسب (2009-2012)

2009	2010	2011	2012	مجموعات الدول
12536	14731	9845	11532	الأجمالي
1879	2092	1802	2270	عرب
8416	11177	7211	8416	أوروبيون
489	563	287	285	أمريكيون
1752	899	545	561	أخري

التوزيع النسبي للسياح%

15.0	14.2	18.3	19.7	عرب
------	------	------	------	-----

67.1	75.9	73.2	73	أوروبيون
3.9	3.8	2.9	2.5	أمريكيون
14.0	6.1	5.5	4.9	أخري

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2013)

توزيع الليالي طبقاً لمجموعات الدول شهور من يناير إلى يوليو 2013 مقارن بنفس الفترة من عام 2012⁽³⁸⁾. نلاحظ إنخفاض عدد الليالي السياحية لشهر يوليو عقب أحداث ثورة يونيو 2013 عن الشهر السابق وكذلك عن مثيله من العام السابق (أنظر جدول 4).

جدول رقم (4) : توزيع الليالي طبقاً لمجموعات الدول شهور 2013 مقارن بنفس الفترة من عام 2012

مجموعات الدول	يوليو	يونيو	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير
عرب 2013	1624682	1866090	1924894	1924894	1721024	2699033	4083255
عرب 2012	3262714	2663452	2432835	2495865	2376251	2370963	2684346
أوروبيون 2013	4860543	4898818	6539797	8700251	9662637	8088298	8760489
أوروبيون 2012	7378764	6027548	6582010	8771318	7130373	5326855	7078096
أمريكيون 2013	184808	211138	172616	188843	226871	252205	353185
أمريكيون 2012	405358	337182	292973	339816	300106	255106	326399
أخري 2013	174708	237273	238364	255830	309423	506863	582152
أخري 2012	385236	411527	540402	483501	377273	356094	485986
الأجمالي 2013	6844741	7928351	8816867	11069818	11919955	11546399	13779081
الاجمالي 2012	11432072	9439709	9848220	12090500	10184003	8309013	10574827

المصدر: وزارة السياحة - نشرة السياحة الشهرية، سبتمبر / 2013.

نسب الإشغال

جدول رقم (5): يوضح نسب الإشغال بالفنادق الثابتة/العائمة بكافة أنحاء الجمهورية لشهر يناير 2012 مقارنة بنفس الفترة 2011 وكذلك بالشهر السابق تلاحظ إنخفاض نسبة الإشغال بالفنادق الثابتة بكافة أنحاء الجمهورية في شهر يناير 2012 عن مثيلتها في نفس الشهر من العام السابق قبل الثورة بنسبة 43 % ويدل هذا على التأثير بالثورة⁽³⁹⁾.

جدول رقم (5) : نسب الإشغال بالفنادق الثابتة/العائمة بكافة أنحاء الجمهورية لشهر يناير (2012) مقارن.

مقدار التغير	يناير 2012	ديسمبر 2011	يناير 2011	البيان
43.0-	31.6	32.5	74.6	نسبة الإشغال بالفنادق الثابتة بكافة أنحاء الجمهورية (%)
27.1-	22.5	22.5	59.6	نسبة الإشغال بالفنادق العائمة بالمجري الملاحي بين الأقصر وأسوان (نسبة إلى عدد الغرف) (%)

نسبة الإشغال بالفنادق الثابتة / العائمة (%)	72.5	26.0	45.6	9.6	27.9-
---	------	------	------	-----	-------

المصدر وزارة السياحة (المعلوماتية ، مارس 2012).

جدول رقم (6): يوضح نسب الإشغال بالفنادق الثابتة / العائمة بكافة أنحاء الجمهورية لشهر أغسطس 2013 مقارنة بنفس الفترة 2012 وكذلك بالشهر السابق (المعلوماتية ،سبتمبر 2013) .

جدول رقم (6): نسب الإشغال بالفنادق الثابتة/العائمة بكافة أنحاء الجمهورية لشهر أغسطس (2013) مقارنة					
البيان	أغسطس 2012	يوليو 2013	أغسطس 2013	مقدار التغير	
				الشهري	السنوي
نسبة الإشغال بالفنادق الثابتة بكافة أنحاء الجمهورية (%)	45.1	32.3	25.2	7.1-	19.9-
نسبة الإشغال بالفنادق العائمة بالمجري الملاحي بين الأقصر وأسوان (نسبة إلي عدد الغرف) (%)	23.1	24.2	6.7	17.5-	16.4-
نسبة الإشغال بالفنادق الثابتة / العائمة (%)	34.1	28.7	16.0	12.7-	18.1-

المصدر وزارة السياحة (المعلوماتية ،سبتمبر 2013).

يوضح جدول رقم (6) : انخفاض نسبة الإشغال الفندقية بالفنادق الثابتة بكافة أنحاء الجمهورية لسنة 2013 بنسبة 20% عن نفس الفترة من العام السابق ؛ عدد السياح والليالي السياحية لشهر يوليو (2013) مقارنة بنفس الفترة 2012 وكذلك بالشهر السابق. يلاحظ انخفاض عدد الليالي السياحية بنسبة 40% عن نفس الفترة من العام السابق وهذا يدل علي مدى تأثير الثورة⁽⁴⁰⁾.

يوضح جدول (7) الطاقة الفندقية في مصر من حيث تطور عدد الفنادق (2008 - 2011). انخفاض العدد الاجمالي للقري السياحية والفنادق وكذلك الفنادق العائمة في عام 2011 عن الأعوام السابقة وذلك تأثرا بالثورة.

جدول (7) : تطور عدد الفنادق والقري السياحية والفنادق العائمة (2008 - 2011)

البيان	2011	2010	2009	2008
الإجمالي	عدد	1321	1433	1446
	حجرات	139766	153081	143932
	أسرة	254030	282572	266737
القري السياحية والفنادق	عدد	1201	1239	1230
	حجرات	131431	141186	131476
	أسرة	237998	260013	242831
فنادق عائمة	عدد	120	194	216
	حجرات	8335	11895	12456
	أسرة	16032	22559	23906

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2013⁽⁴¹⁾.

المبحث الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة:

افترضت الدراسة وجود أثر إيجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي الذي يتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل نمو الاقتصاد بجانب تأثيره الإيجابي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الميزان التجاري، وحجم العمل. وفي هذا الإطار التطبيقي يمكن بيان أهمية تأثير الإيرادات السياحية في النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: إجمالي الاستثمارات سواء محلية أم أجنبية، وصافي الميزان التجاري الذي يمثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وحجم التشغيل ممثلاً بعدد العاملين في منشآت القطاع العام والخاص والتي تحوي عشرة عاملين فأكثر، ثم المتغير الصوري الذي يتمثل بعوامل الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي محلياً أو إقليمياً أو عالمياً؛ التي كان لها أشد الأثر في النشاط السياحي الذي انعكس على النشاط الفندق.

تحقيقاً لهدف الدراسة في تقييم أثر القرار الاقتصادي في النشاط السياحي تم صوغ ثلاثة نماذج :

تمثل النموذج الأول بأثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل النموذج الثاني بمصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)، والمتغيرات الاقتصادية السابقة، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد (متغير مستقل)، وتمثل النموذج الثالث بتقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنين.

وفي طريقة تقدير النموذج تم استخدام أسلوب الأندثار الخطي المتعدد؛ اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم تجريب ثلاثة نماذج من الصيغ الرياضية هي : الخطية (linear)، واللوغاريتمية (log) واللوغاريتمية المزدوجة (double-log). وبعد إجراء عدة محاولات ومن خلال البرنامج الحسائي الجاهز (SPSS) الإصدار 19 على الصيغ الثلاث وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية؛ وذلك للحد من المشكلات التي تنشأ عادة عند استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة، وذلك في ما عدا صافي الميزان التجاري والمتغيرات الصورية؛ فقد وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج معهما هي الصيغة الخطية. وقد اعتمد منهج تقدير النموذج على البدء بنموذج موسع، ثم اختصاره تدريجياً للوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بمنهج (من العام إلى الخاص) وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير تلك النماذج تم صوغ دالتين على النحو التالي:

النموذج الأول

أثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل ذلك النموذج الدالة التالية:

$$\text{Lnyt} = \beta_0 + \beta_1 \ln x_1 + \beta_2 \ln y_{t-1} + \varepsilon$$

$$\text{Lnyt} = 10.085 + .245 \ln x_1 + 0.00000 128 \ln y_{t-1} + \varepsilon$$

وبناء على الجداول ارقام (8-12) على التوالي يتبين ان

$$R^2 = 83.8 \%$$

$$F = 59.5 (***)$$

$$D.W = 2.572$$

VIF أقل من ١٠

مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١.

(***) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

الجدول رقم 8 Correlations

		Iny	Inx 1	LAGS (y, 1)
Person correlation	Iny	1.000	.907	.886
	Inx 1	.907	1.000	.925
	LAGS (yt-1)	.886	.925	1.000
Sig. (1-Tailed)	Iny	.	.000	.000
	Inx 1	.000	.	.000
	LAGS (yt-1)	.000	.000	.
N	Iny	26	26	26
	Inx 1	26	26	26
	LAGS (yt-1)	26	26	26

جدول رقم 9 Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.915	.838	.824	.12673	2.572

a. Predictors: (Constant), LAGS (y.1). inx1

b. Dependent Variable: iny

جدول رقم 10 ANOVA

Model	Sum of Squares	Df.	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	1.913	2	.956	59.542	.000a
	Residual	.269	23	.016		
	Total	2.282	25			

a. Predictors: (Constant), LAGS (y.1). inx1

b. Dependent Variable: iny

جدول رقم 10 Coefficients

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	10.085	.553		18.223	.000		
	Inx1	.245	.090	.601	2.720	.012	.145	6.885
	LAGS (y,1)	1.28E-006	.000	.331	1.503	.147	.145	6.885

a. Dependent Variable: iny

جدول رقم 11 One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Unstandardized Residual
	26
Normal Parameters ^{a,b}	Mean Std. Deviation
	.0000000 .12155694
Most Extreme Differences	Absolute Positive Negative
	.141 .141 -.135
Kolmogorov-Smirnov Z	.720
Asymp. Sig. (2-tailed)	.678

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

وقد أشارت النتائج إلى أنه يوجد ارتباط معنوي موجب بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وكل من الإيرادات السياحية (X) والناتج المحلي الإجمالي (Y t-1) بفترة إبطاء عام واحد، عند مستوى معنوية أقل من (0,001) حيث بلغ معامل التحديد R² 83,8% كما ان قيمة إختبار F هي 59,5 دالة عند مستوى معنوية (0,001)، وبمعامل تحديد فعلى مقداره 82,4%، وهو ما يدل على جودة توفيق نموذج الانحدار الخطي اللوغاريتمي المصحوب بفترة إبطاء عام واحد، كذلك فإن قيمة (Dutbin-watson) 2,572 هي أكبر من الحد الأعلى لقيمتها الجدولية؛ ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما تبدو قيمة معامل تضخم التباين لكل من المتغيرات المستقلة الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد أقل من القيمة عشرة، ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. وباختبار اعتدالية الأخطاء المعيارية باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) اتضح أن الأخطاء المعيارية تتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط حسابي صفر، وانحراف معياري قدره 0,72، وتقترب هذه النتيجة من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن الإيرادات السياحية لها تأثير إيجابي كبير في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود فترة إبطاء عام واحد للناتج المحلي الإجمالي وفي حالة عدم وضع المتغيرات في النموذج.

٢ النموذج الثاني :

مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) والإيرادات السياحية مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل) كما هو موضح في النموذج التالي

$$Y = F (\text{TOUR}, \text{IVTGDP}, \text{EDU}, \text{OPEN}, \text{EF})$$

Y تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي:

TOUR تعبر عن الإيرادات السياحية : X_1

IVTGDP تعبر عن مقدار الاستثمار في رأس المال المادي الذي تم التعبير عنه بإجمالي:

الاستثمارات X_2

EDU تعبر عن رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه بإجمالي عدد العاملين: X_3

OPEN تعبر عن الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم التعبير عنه بصافي الميزان التجاري X_4

EF تعبر عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني (Dummy Variables) الذي تم التعبير عنه في شكل متغير صوري X_5

والدالة التالية تعبر عن تلك العلاقة إحصائياً:

$$\text{Lnyt} = \beta_0 + \beta_1 \ln x_1 + \beta_2 \ln x_2 + \beta_3 \ln x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 \ln y_{t-1} + \varepsilon$$

أ نتائج تقدير النموذج

تشير نتائج تقدير المعادلة السلوكية إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لها؛ حيث يتضح من مصفوفة الارتباط في الجدول (13) معنوية معاملات الارتباط بين معظم المتغيرات بعضها ببعض؛ فعلى سبيل المثال يوجد ارتباط طردي قوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الاستثمارات (X_2) والناتج المحلي الإجمالي المحقق في فترة ابطاء عام واحد (Y_{t-1}) والذي بلغت قيمته: ٠,٨٦٨ و ٠,٨٨٦ على الترتيب.

ويتمثل تقدير النموذج بما يلي:

$$\text{Lnyt} = 8.836 + 0.067 \ln x_1 + 0.100 \ln x_2 + 0.230 \ln x_3 + 0.0000566 x_4 + 0.036 X_5 + 0.0000281 \ln y_{t-1}$$

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,١٠

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

(***) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

جدول رقم 13 نتائج معادلة الانحدار

التقديرات			Durbin-Watson	F.Test	معامل التحديد	
Sig.	t	β			R^2	
0.000	5.689		Constant	2.176	29.327	0.903
.052	2.077	.177	Lnx1			
.063	1.976	.300	Lnx2			
.359	.939	.089	Lnx3			
.040	2.199	.199	X4			
.517	.660	.056	X5			
.000	4.975	.727	LAGS (Y, 1)			

ب تفسير نتائج النموذج

يتضح من بيانات الجدول رقم 13 معنوية نموذج الانحدار المقدر، حيث إن قيمة اختبار F (29,327) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0,001) كما يتضح من الجدول معنوية معامل الانحدار بما فيها الحد الثابت من خلال قيم (t) الخاصة بكل معامل. وقد بلغت قيمة Durvin-Watson (2,176) وهذه القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة، وتفسر المتغيرات المستقلة بالنموذج 90,3 بالمئة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما تظهره قيمة R^2 في الجدول ذاته.

ويتضح وجود علاقة معنوية قوية بين الإيرادات السياحية (x_1) والناتج المحلي الإجمالي (Y) مما يدل على أن أي زيادة في الإيرادات السياحية سوف تؤدي إلى تحسن واضح في قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما يظهر في بيانات الجدول رقم 14 أن VIF أقل من القيمة عشرة، ما يدل على عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي (Multi-Coillinearity)

جدول رقم 14 الأزواج الخطي بين المتغيرات

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
(Constant)		
LnX1	.708	1.413
LnX2	.222	4.496
LnX3	.577	1.732
X4	.628	1.591
X5	.719	1.391
LAGS (Y, 1)	.240	4.167

كما اتضح من اختبار اعتدالية الأخطاء المعيارية أن قيمة اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) تتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط حسابي صفر، وانحراف معياري قدره (0,765) وعند مستوى معنوي أكبر من (0,05) مما يدل على اعتدالية الأخطاء المعيارية، وذلك كما يظهر في الجدول رقم 15

جدول رقم 15 اعتدالية الأخطاء المعيارية

Unstandardized. Residual		
N		26
Normal Parameters a,b	Mean	.0000000
	Std. Deviation	.09431658
Most Extreme Differences	Absolute	.150
	Positive	.150
	Negative	-.100
Kolmogorov-Smirnov Z		.765
AsymP. Sig. (2-tailed)		.601

النموذج الثالث: تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات

يمثل النموذج التالي تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات، والتي تظهر مدلولاتها من الجداول ذات الأرقام 16، 17، 18، في الصورة:

$$Y = \beta_0 e^{\beta t}$$

$$Y = 2405.091 e^{0.031t}$$

الجدول رقم 16 Model summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.570	.325	.298	.359

الجدول رقم 17 ANOVA

		Sum of Squares	Df.	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.549	1	1.549	12.028	.002
	Residual	3.219	25	.129		
	Total	4.767	26			

الجدول رقم 18 Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	.031	.009	.570	3.468	.002
(Constant)	2405.091	341.605		7.041	.000

يظهر من الجداول ذات الأرقام (16،17،18) على التوالي، وباستخدام السلسلة الزمنية المتوافرة في الظاهرة محل الدراسة، تقدير قيمة الإيرادات السياحية المستقبلية خلال خمس سنوات، وذلك عند معامل تحديد R2 (5،32%) وعند اختبار F (12,028) ومستوى معنوية (0,005) وفقا لبيانات الجدول السابقة وهو ما يتضح من البيانات المقدرة في الجدول رقم 19 في حالة الاستقتر السياسي ورجاحة القرار الاقتصادي

الجدول رقم 19 التنبؤ بالإيرادات السياحية

الإيرادات السياحية	السنة
٥٦٨٨,٨٦	2015
٥٨٦٦,٥٠	2016
٦٠٤٩,٦٨	2017
٦٢٣٨,٦٠	2018
٦٤٣٣,٣٧	2019

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

الاستنتاجات CONCLUSIONS:

تشير نتائج التحليل الوصفي للبيانات الواردة إلى تأثير النشاط الفندقى فى مصر بالقرارات السياسية والأمنية وخصوصا بعد ثورة 30 يونيو وتساعد نسبة العمليات الإرهابية والأفعال الإجرامية، إلا أنه مع تراجع حدة العنف وتحسن الإستقرار الأمنى فى مناطق البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء عاود النشاط الفندقى نموه بشكل مضطرد. كما تشير تقديرات القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات من نهاية فترة الدراسة، إلى زيادة متتالية فى قيم الإيرادات السياحية، وهو ما يؤدي إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى فى ظل ثبات المتغيرات السياسية والمؤثرة فى النشاط السياحي، نظرا إلى وجود العلاقة الطردية القوية ذات الأثر المعنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلى الإجمالى كما سبق البيان.

بناءً على نتائج تحليل التأثير الاقتصادي فى النشاط الفندقى، فإن إقتراح وتفعيل سياسات تستهدف زيادة عدد الليالي الفندقية يمكن أن تزيد من مساهمة السياحة فى النمو الاقتصادى. ويرى الباحثان أن من أهم هذه السياسات الممكن تطبيقها فى هذا المضمار تعزيز التسويق الخارجى للسياحة المصرية وتنوع النشاطات السياحية والترفيه الفندقى، كما توصي الدراسة بتقليل الاعتماد على الإستيراد لتغذية الطلب الفندقى على المستلزمات الفندقية النهائية أو حتى المستلزمات الوسيطة لتقليل تسريبات الإنفاق السياحي وتأثيره السلبي فى العائد الاقتصادى السياحي، كما تبرز أهمية تطوير الكوادر والخبرات والإحصاءات وتسجيل البيانات والمعلومات التي تساهم فى صنع القرار الاقتصادى وتوضيح أثره المباشر أو غير المباشر فى النشاط الفندقى.

بعد إستعراض النتائج وتحليلها ومناقشتها يمكن استخلاص العديد من الإستنتاجات والتي يجب التأكيد على أن النتائج السابقة لا يمكن تعميمها على جميع الفنادق المصرية وإنما هي وجهة نظر محددة لما تم التعامل معه خلال مرحلة البحث والدراسة. وبشكل عام يمكن التأكيد على أن الأجندة الاقتصادية لا تركز على تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدالة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود خطة عاجله لجذب الإستثمار الخارجى ودعم وتطوير أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة فى مكونات الإيرادات السياحية الحالية، الأمر الذي يتطلب دراسة متخصصة لكل الأنواع الأخرى من الإيرادات السياحية التي تتدفق من الأنشطة السياحية المختلفة، وتعديل أسلوب تقدير البيانات الإحصائية الخاصة بالإيرادات السياحية لتشمل جميع نواحي الإنفاق التي يقوم بها السياح فى مصر خلال فترة إقامتهم، كذلك ينبغى لصانعي السياسات الاقتصادية متابعة مؤشرات الإستثمار الدولية للإستفادة منها كأداة تقويمية لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادى المصرى كما أن هذه المؤشرات توفر تنبؤات رقمية على المدى القصير والطويل، وإعداد قاعدة بيانات عن الأزمات السابقة وكيفية التعامل معها مجدداً، هذا بالإضافة إلى الحاجة لفريق إدارة أزمة يقوم بدراسة التحديات الاقتصادية الطارئة وإيجاد حلول سريعة لها. كذلك يجب تشجيع فتح المجال للإستثمار الداخلى وخصوصا لصغار المستثمرين. وايضا نحتاج إلى عمل حملة قومية دولية لتوضيح الحقائق عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية فى مصر مثل تفعيل دور وزارة الإعلام لتصحيح الصورة الذهنية لمصر. وذلك بإنشاء قناة متخصصة فى الدعاية والإعلام المصرى لتكون نافذة حية للعالم للإطلاع على الأحداث والمنتجات المصرية. والاهتمام بترويج السياحة الداخلية وكذلك البيئية للبلاد بما يتلاءم ورغبات ومتطلبات السائح المحلى والعربي. واخيراً يجب الإهتمام بتأمين الأفواج السياحية والمناطق السياحية والمنشآت الفندقية.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها أثناء الدراسة يمكن إستنتاج التوصيات التالية:

- يجب أن تركز الأجندة الاقتصادية على تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدالة؛
- عمل خطة عاجله لجذب الإستثمار الخارجى ودعم وتطوير أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة فى مكونات الإيرادات السياحية الحالية، الأمر الذي يتطلب دراسة متخصصة لكل الأنواع الأخرى من الإيرادات السياحية التي تتدفق من الأنشطة السياحية المختلفة، وتعديل أسلوب تقدير البيانات الإحصائية الخاصة بالإيرادات السياحية لتشمل جميع نواحي الإنفاق التي يقوم بها السياح فى مصر خلال فترة إقامتهم؛
- ينبغى لصانعي السياسات الاقتصادية متابعة مؤشرات الإستثمار الدولية للإستفادة منها كأداة تقويمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادى المصرى، كما أن هذه المؤشرات توفر تنبؤات رقمية على المدى القصير والطويل، وإعداد قاعدة بيانات عن الأزمات السابقة وكيفية التعامل معها مجدداً؛
- تكوين فريق إدارة أزمة يقوم بدراسة التحديات الاقتصادية الطارئة وإيجاد حلول سريعة لها؛
- تحليل نقاط القوة والضعف وكذلك المخاطر والفرص المتاحة للتعامل مع الأزمة؛
- فتح المجال للإستثمار الداخلى وخصوصا لصغار المستثمرين؛
- عمل حملة قومية دولية لتوضيح الحقائق عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية فى مصر مثل تفعيل دور وزارة الإعلام لتصحيح الصورة الذهنية لمصر وذلك بإنشاء قناة متخصصة فى الدعاية والإعلام المصرى لتكون نافذة حية للعالم للإطلاع على الأحداث والمنتجات المصرية؛
- ترويج السياحة الداخلية وكذلك البيئية للبلاد بما يتلاءم ورغبات ومتطلبات السائح المحلى والعربي؛
- العمل إلى إقامة والمشاركة فى المعارض والأسواق العربية والعالمية؛
- الاهتمام بتأمين الأفواج السياحية والمناطق السياحية والمنشآت الفندقية.

محددات الدراسة وأهم المقترحات البحثية

هناك مجموعة من المحددات والمقترحات المستقبلية الخاصة بهذه الدراسة وهي على النحو الآتي:-

1. ركزت هذه الدراسة على مدي التأثير الفعلي للقرارات الاقتصادية في النشاط الفندقي . لذلك قد تهتم الدراسات المستقبلية بدراسة تأثير القرارات السياسية والعوامل الأخرى كالبينية والاجتماعية في النشاط الفندقي .
2. ركزت هذه الدراسة على النشاط الفندقي في مصر بوجه عام. لذلك قد تهتم الأبحاث المستقبلية بدراسة متطلبات السياح من خدمات الضيافة في مقاصد سياحية بعينها مثل الغردقة ، الإسكندرية مرسى علم ، القاهرة ، الأقصر وأسوان لمعرفة مدى أوجه الاختلاف والتشابه في العلاقة ومدى التأثير بالعوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية.
3. اهتمت الدراسة بدراسة مدي التأثير في العمالة وكيفية التعامل مع الأزمة. لذلك قد تهتم الدراسات المستقبلية بدراسة الصيانة الفندقية والتسويق والتدريب وقت الأزمات.

المراجع

- 1 وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2012) - تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2011.
- 2 ليلي محمد صابر (2011)، تأثير أحداث ثورة 25 يناير علي نسب الإشغال بالقطاع الفندقي في مدينة الإسكندرية " دراسة استكشافية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة- المجلد الثامن – عدد خاص – الجزء الثاني ، ديسمبر 2011.
- 3 الشريعي وقزمال (2013) ، مدي تأثير الثورات علي القطاع الفندقي في مصر ودور استراتيجيات التسويق في رفع نسب الإشغال دراسة حالة مدينة شرم الشيخ ، بحث منشور ، كلية السياحة والفنادق جامعة مدينة السادات.
- 4 شاهين محمد (2012)، مفهوم الثورة وضرورات تغيير الوسائل، مجلة التجدي العربي ، السبت 20 أكتوبر :متاح من، <http://www.arabrenewal.info> " تم الاطلاع 11-05-2015.
- 5 الهيئة العامة للاستعلامات (2012) ، ثورة 25 يناير ثورة شعب ، طبع بمطابع الهيئة العامة للاستعلامات.
- 6 John R. (1937). «Mr. Keynes and the «Classics»: A Suggested Interpretation, » *Econometrica*, vol. 5, no. 2 (April 1937), p. 147.
- 7 Joseph A. (1992). «Towards Establishing a New Paradigm for Tourism and Hospitality Development,» *International Journal of Hospitality Management (New York)*, vol. 11, no. 4, p. 310.
- 8 صبري عبد السميع (2005) ، الاقتصاد السياحي ، كلية السياحة والفنادق جامعة حلوان.
- 9 عبدالقادر محمد عبد القادر (2011)، لقاء حول "فن إدارة الأزمات" ، أستاذ التسويق والإعلان بكلية التجارة جامعة المنصورة.
- 10 عزة مسعود (2010)، تأثير الأزمات العالمية في حركة السياحة الوافدة إلي مصر ، مجلة أتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد السابع ، عدد خاص (2) ، ص ص 87-100.
- 11 صبري عبد السميع ، محمد حجازي ، سها بهجت (2007) ، أثر السياسات الضريبية في القطاع السياحي المصري، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد الرابع، ص ص 60-95.
- 12 سيد موسى (1998)، إدارة الأزمات وتطبيقاتها في قطاع السياحة، الكتاب السنوي . للسياحة والفنادق، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- 13 حسين الرفاعي (2003)، إدارة الأزمات، صحيفة التقوى، العدد 129، عبر موقع - ، الانترنت www.atakwa.net
- 14 (مرجع سابق 6) ، عبدالقادر محمد عبد القادر (2011)، لقاء حول "فن إدارة الأزمات" ، أستاذ التسويق والإعلان بكلية التجارة جامعة المنصورة.
- 15 (مرجع سابق 11)، قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها (2009)، "الأزمات والكوارث و الحد من أخطارها في جمهورية مصر العربية" ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مصر. الموقع علي الأنترنت: "www.idsc.gov.eg".
- 16 قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها (2009)، "الأزمات والكوارث و الحد من أخطارها في جمهورية مصر العربية" ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مصر. الموقع علي الأنترنت: "www.idsc.gov.eg".
- 17 محسن الخضري (2003)، إدارة الأزمات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص ص 240-248.
- 18 موقع وزارة المالية (2014) التقارير المالية – متاح من: "www.mof.gov.eg"، تم الاطلاع 11/08/2014.
- 19 البنك الدولي للمعلومات (2014) ، التقارير الاقتصادية – متاح من:

"http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx" تم الاطلاع 2014/05/01.

- 20 Norbert, V (2005). The Economics of Tourism Destinations. Oxford, Butterworth-Heinemann.
- 21 Middleton, V., and Clarke, J. (2001). "Marketing in Travel and Tourism", 3rd Ed. Rochester, Kent: MPG Books, Ltd.
- 22 Collin, D. (2006). "Acoustic Journeys: Exploration and the Search for an Aural History of Australia". Australian Historical Studies, 37 (128), pp.1-18.
- 23 **Doswell, R. (1997)**. "Tourism: How Effective Management Makes the Difference", Oxford, Butterworth-Heinemann.
- 24 Sameh, G. (2010). "Internal Tourism Requirements for Hospitality Services in Egyptian Destinations", Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Tourism and Hotel Management, Hotel Management Department.
- 25 Youell, R. (1998). "Tourism: An Introduction", Harlow, Longman.
- 26 أحمد نصار (2013)، السياحة العربية البيئية كلمة السر للنهوض بالسياحة المصرية، مجلة السياحة المصرية، الثلاثاء، 22 أكتوبر، 2013، متاح من : <http://www.egyptourism.com> ، تم الاطلاع 03-05-2014.
- 27 مشعل هايل زعيتر (2010)، "أثر الأزمة الاقتصادية في تحقيق فكرة السياحة البيئية"، حالة دراسية (الأردن وسوريا) - بحث استكماليا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في الإدارة الفندقية والسياحية - جامعة فيلادلفيا - كلية العلوم الإدارية والمالية - قسم الإدارة الفندقية والسياحية.
- 28 Mazimhaka, J. (2006). The Potential Impact of Domestic Tourism on Rwanda's Tourism Economy. Unpublished MSc Thesis, Graduate School of Humanities, University of the Witwatersrand, Johannesburg.
- 29 Rao, N., and Suresh, K. (2001). "Domestic Tourism in India". In: Ghimire, K. the Native Tourist: Mass Tourism within Developing Countries. London, UNRISD/ Earthscan, p. 208.
- 30 محمد نجيب (2013)، "إدارة الفنادق"، القاهرة : دار الصفوة للطباعة، ص ص 15-22.
- 31 هويدى (2009)، "مدخل إلى دراسة الضيافة"، القاهرة : دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، ص ص 15-25.
- 32 إلهام خضير شبر (2007)، إدارة المخاطر وإدارة الأزمات في المنظمة السياحية (تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي) ماجستير إقتصاد سياحي، قسم السياحة وإدارة الفنادق كلية الإدارة والإقتصاد/ الجامعة المستنصرية، بغداد 2007، ص 16.
- 33 الجهاز المركزي للتعبيئة العامة الإحصاء (2013)، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسياحة، الموافق يوم 27 سبتمبر من كل عام وهو اليوم الذى يوافق اعتماد النظام الأساسى لمنظمة السياحة العالمية عام 1970 وقد تم الاحتفال بأول مرة عام 1980 ويقام احتفال هذا العام فى جزر المالديف بالمحيط الهندي تحت شعار "السياحة والمياه - حماية مستقبلنا المشترك" البريد الإلكتروني، " Email: pres_capmas@capmas.gov.eg - موقع الجهاز www.capmas.gov.eg.
- 34 وزارة المالية (2013)، التقرير المالي الشهري سبتمبر 2013، تقرير إحصائى دورى يصدر عن وزارة المالية كل شهر، متاح من: www.mof.gov.eg، تم الاطلاع 2014/08/11.
- 35 (مرجع سابق 1)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2012) - تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2011.
- 36 مركز المعلومات (2012)، ثورة ٢٥ يناير في عام، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - السنة السادسة العدد (61) يناير 2012. الموقع علي الانترنت www.idsc.gov.eg.
- 37 الجهاز المركزى للتعبيئة العامة الإحصاء (2013)، " الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية 2013" - النشرة السنوية لأحصاءات السياحة والتي يصدرها الجهاز المركزى للتعبيئة العامة الإحصاء والتي تستقى بياناتها من واقع تبويبات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، بيانات هذا الإصدار متوفرة على موقع الجهاز علي الانترنت " <http://www.capmas.gov.eg> "، تم الاطلاع 2014/09/17.
- 38 المعلوماتية (سبتمبر 2013)، نشرة إحصائية شهرية سبتمبر 2013 (العدد التاسع)، مرجع رقم : (60-2011-2013) الجهاز المركزي للتعبيئة العامة الإحصاء، جمهورية مصر العربية.
- 39 المعلوماتية (مارس 2012)، نشرة إحصائية شهرية مارس 2012، الجهاز المركزي للتعبيئة العامة الإحصاء، جمهورية مصر العربية.

40 المعلوماتية (سبتمبر 2013)، نشرة إحصائية شهرية سبتمبر 2013 (العدد التاسع) ، مرجع رقم : (60-2011-2013) الجهاز المركزي للتعينة العامة الإحصاء ، جمهورية مصر العربية.

41 (مرجع سابق 36)، الجهاز المركزي للتعينة العامة الإحصاء (2013)، " الكتاب الإحصائي السنوى لجمهورية مصر العربية 2013" - النشرة السنوية لإحصاءات السياحة والتي يصدرها الجهاز المركزي للتعينة العامة الإحصاء والتي تستسقى بياناتها من واقع تبويبات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، بيانات هذا الإصدار متوفرة على موقع الجهاز علي الأنترنترنت "http://www.capmas.gov.eg" ، تم الاطلاع 2014/09/17.

An analysis of the Egyptian economic policies and their impact on hotel investment in the aftermath of the 2011 revolution

*Hany Atef Kouzmal

** Walid abdel kawy Zayed

*Lecture at EGOth high institute

** Egypt Air Airline

ABSTRACT

Hospitality is the sector that received the most 2011 Revolution repercussions since the visitors number dropped by 13.3% to reach 11.9 million in 2010-2011 compared to 13.8 million in 2009-2010. The tourist nights in 2010-2011 fell by 8.7% compared to 2009-2010 (Ministry of Planning and International Cooperation, 2012). And according to the report of the Central Bank of Egypt for the 2012-2013 fiscal years, the economic situation has been improved in response to the political development witnessed by Egypt after the revolution in 30th June 2013. And the surplus of services increased by 19.8% to reach 6.7 billion US dollars by the end of June 2013 compared to 5.6 billion by the end of June 2012. The research aims at monitoring and analyzing the obvious fluctuation in the Egyptian economy and how far the touristic sector is affected by the economic policy. Also, the research is concerned with the study of the governmental economic programs and executive plans and how effective they are in supporting hotel investment, making use of the methodology of hotel economics comparative analysis during the period after 2011. The research depended on analyzing the touristic data that reflects the rate of hotel occupancy, the number of tourist nights, the average room rates and the average tourist expenditure, based on the local and international studies and statistical reports and using the SPSS to compare it with which actually reported in hotels. The researchers used a questionnaire to discuss with the hospitality stakeholders how the Egyptian economic policies impact hotel industry.

Keywords :Hotel investment, Hotel occupancy, Hotel statistics.